

المقاومة الفلسطينية لن تعود إلى المفاوضات إلا إذا لمست استجابة جدية لمطالبها من العدو... وهي مستعدة لخوض المعركة البرية

الحكومة لم تكلف أحداً بالتفاوض للأفراج عن العسكريين وهيئة العلماء تطوّعت وبرّي سيرأس جلسات التشريع للتمديد وسيصوّت ضده



لا يزال موضوع العسكريين المخطوفين لدى الجماعات الإرهابية في جرد عرسال يستأثر الاهتمام محلياً لم لهذا الموضوع من أهمية وحساسية بالنسبة إلى الجيش اللبناني وأهالي العسكريين. فالحكومة بحسب قول وزير البيئة محمد المشنوق لم تفتح باب التفاوض ولم تكلف أحداً بالأمر، لكن هيئة العلماء هي التي تطوّعت، والجيش هو من يتولى هذا الملف، ولهذا من الأفضل إبقاء هذه القضية بعيداً عن البوح بأي تفصيل على وسائل الإعلام التي عليها التخفيف من التركيز على القضية لدقة الموضوع وحساسيته، لكن الأسئلة التي تطرح في هذا السياق هي: كيف استطاع المسلحون خطف العسكريين؟ وكيف تمكّنوا من دخول لبنان؟ ومن مكّتهم من الخروج من عرسال وأخذ العسكريين معهم؟ والجواب طبعاً أن هناك ثغرات خطيرة تسببت بكل ذلك على المستويين السياسي والأمني.

أما في موضوع الاستحقاق النيابي، فإن رئيس المجلس نبيه بري لا يمكنه إلا تسيير جلسات التشريع للتمديد، لكنه سيصوّت ضدّ هذا التمديد. في حين أنّ نواب المستقبل يواصلون إطلاق المواقف التي تبرّر التمديد تحت عنوان تقادي الدخول في الفراغ التشريعي إلى جانب الفراغ الرئاسي وحكومة شبه معطلة. وبخصوص التعديل الدستوري الذي اقترحه التيار الوطني الحر لانتخاب رئيس من الشعب، فيجب، باعتقاد نواب المستقبل، أن يحصل بوجود رئيس للبلاد، ولهذا فهو غير قابل للحياة ومن شأنه أن يأخذ لبنان إلى مزيد من التآزم.

وعلى صعيد المواجهة المحتمدة بين المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وكيان العدو، فإن قيادات المقاومة تؤكد ألا عودة إلى المفاوضات غير المباشرة إلا إذا لمست استجابة جدية من قبل العدو الصهيوني لمطالب المقاومة، التي تؤكد أن المعركة البرية هي معركتها وجاهزة لها، وهي الآن متمكنة عبر معركة الاستنزاف من فرض حصار جوي على الكيان الصهيوني إلى جانب الحصار البري، وتمكنت أيضاً من إجبار مئات الآلاف من المستوطنين الصهاينة على الرحيل عن منازلهم في جنوب فلسطين المحتلة.

على صعيد آخر، فإن وجود آلاف الأوروبيين الذين يقاثلون في سورية والعراق بات يهدد الدول الأوروبية في حال عودتهم إليها، ما يعكس فشل السياسات الأوروبية في التعامل مع التطرف الديني.



المشنوق لـ«صوت لبنان»: الحكومة لم تكلف أحداً للإفراج عن العسكريين وهيئة العلماء تطوّعت

أعلن وزير البيئة محمد المشنوق أنّ الحكومة لم تكلف أحداً بملف الإفراج عن العسكريين المخطوفين، بل إن هيئة العلماء المسلمين هي التي تطوّعت، موضحاً أنّ الحكومة لم تفتح باب التفاوض، ومجلس الوزراء اعتبر في قراره أنّ الجيش هو من يتولى هذا الملف. وقال: «من الأفضل إبقاء هذه القضية بعيداً عن البوح بأي تفصيل». وقال المشنوق: «إنّ امتحان عرسال أعطى دروساً للجميع، والدرس الأكبر أن يكون لدينا مجلس نواب وأن تغيب المواضيع السياسية أمام خطر دياهم الوطن».

ورداً على سؤال عما إذا كان هناك شعور بأن قائد الجيش خرج عن القرار السياسي، قال المشنوق: «لا أحد يحاسب أحداً في ظروف معركة، ومعركة عرسال لم تكن سياسية، والجيش قام بواجبه واستعاد المراكز والحق الهزيمة بالإرهابيين، وأني كلام قيل كان من منطلق عسكري، والنداء الذي وجهه قائد الجيش العلماء جان قهوجي إلى القوى السياسية سآخذ من منطلق وطني داعم للجيش، ويجب فهمه بهذا السياق. لا يمكن مقارنة نهر البارد وعرسال بالمنطق نفسه، وإذا كان اسم قائد الجيش موجوداً في الساحة فما زال موجوداً مثله مثل غيره».

وأضاف: «إنّ الجيش انتصر في عرسال ومنع الفتنة وحافظ على وحدة اللبنانيين، واستطاعت المنطقة أن تعض على جراحها، وخرج الجيش موحداً، والمقياس أن الجيش استعاد قدرته على المبادرة وتحرير المنطقة التي تعرّضت لهجوم. واستمرار هذا الانتصار يحتاج إلى خطاب سياسي وحدوي، والوقت اليوم ليس للمحاسبة. أما الكلام عن هروب عناصر من الجيش لالتحاق بجبهة النصرة فهذه الطعن بالمؤسسة العسكرية».

وعن توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناحية ورمي الكرة في ملعب مجلس النواب قال المشنوق: «القوى الموجودة في الحكومة تمثل إجماع القوى السياسية في لبنان، وهناك قوى في الحكومة تقول نحن مع الانتخابات مثل الكتائب، لكن ما أنجز حتى الآن واجب دستوري. ووزير الداخلية قال بعد زيارته الرئيس نبيه بري إن الظروف لا تساعد في إجراء الانتخابات».

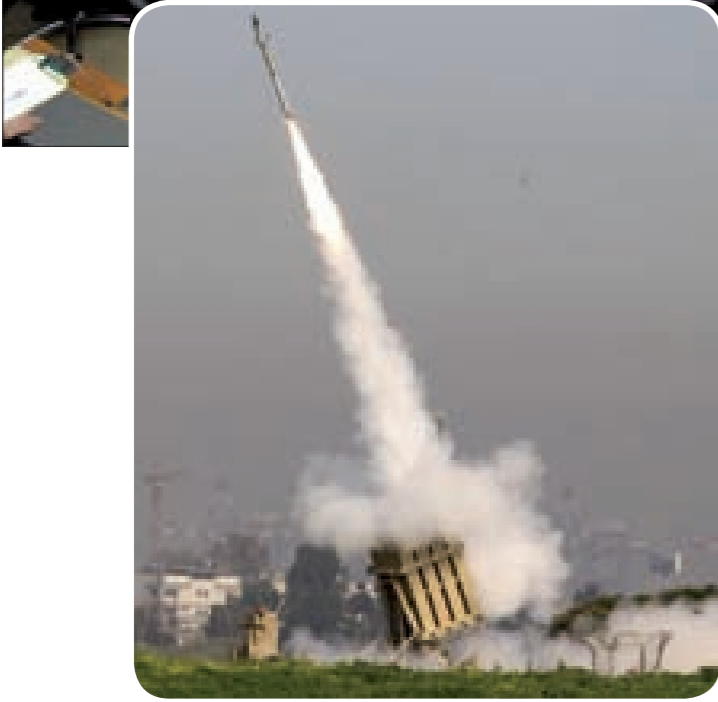
وعن التمديد للمجلس النيابي قال: «إنّ التمديد إذا رافقه شلل في المؤسسة التشريعية لا يكون جدي نفعاً، فهناك مشاكل مطروحة في البلد، ليس فقط قضية السلسلة، إنما الموازنة على سبيل المثال، وعلى القوى السياسية الوصول إلى حل قد يكون بالحد الأدنى إن انتخب رئيس الجمهورية وتمدد للمجلس النيابي حتى الربيع، وهناك من يطرح التمديد كحد أقصى لسنتين نظراً إلى الظروف في المنطقة». وتابع: «الظروف لا تتيح اليوم إجراء انتخابات نيابية صحيحة من حيث التمثيل وضبط الأمن، ونحن ضد التمديد ولكن الظروف أقوى منا».

وعن ربط الرئيس نبيه بري بين مرسوم دعوة الهيئات الناحية وسلسلة الرتب والرواتب قال: «لا علاقة لمفك سلسلة السلسلة بالموضوع، ولكن لا يجوز البقاء في ملف السلسلة أكثر من ذلك ولا يجوز تضيق الوقت. وقد تحلّ كل هذه الأمور بتسوية على موضوع الرئاسة، وهناك كثيرون من 8 و14 آذار يلتفون حول السلسلة».

وقال المشنوق: «لا منافسة بين الرئيسين تمام سلام وسعد الحريري، بل هناك فهم وإدراك للواقع السياسي، وهناك دور سيلعبه الحريري في المستقبل حتماً، والرئيس سلام لم يترجّع من تكليف الرئيس الحريري بالهبة السعودية».

وعن اقتراح النائب ميشال عون حول انتخاب الرئيس من الشعب قال المشنوق: «هذا يعني تغييراً في النظام نحو الرئاسي، لا تغييراً تقنياً أبداً، وتوقيت طرح هذا الموضوع خاطئ، ولا يمكن أن تكون انتقائياً في تعديل دستور الطائف، والانتخاب على مرحلتين يكرّس الطائفية».

وختم: «لا يجوز لوزير خارجية لبنان أن يتحدث باسم كتل سياسي، وكنت أفضل أن يتلو بيان كتل الإصلاح والتغيير النائب آلان عون، وهذه ليست وزارة خارجية التكتل، كما أن وزارة الداخلية ليست وزارة داخلية أي كتلة».



حمدان لـ«صوت لبنان»: بري لا يمكنه عدم تسيير الجلسات التشريعية بشأن التمديد لكنه سيصوّت ضده

اعتبر مستشار رئيس مجلس النواب علي حمدان أنّ ما جرى في عرسال كان بمثابة إعلان حرب من جبهة الإرهاب على لبنان، والأجهزة الأمنية تدرك جيداً أنّ الموضوع لم ينته بعد، إنما لا يزال قيد المعالجة. وشدد على أهمية الاستمرار بالوحدة الوطنية والسياسية ودعم الجيش لتمكينه من مواجهة الإرهاب. وشدد حمدان على أولوية حفظ الأمن لحفظ الكيان اللبناني واستقراره في ضوء المخاطر المحيطة، داعياً إلى الاستفادة سريعاً من الفرصة التاريخية بانتخاب رئيس للجمهورية نتيجة اتفاق داخلي بحت. معتبراً أنّ الحوار الذي لا يزال قائماً بين تيار المستقبل وتكتل التغيير والإصلاح طال ولم ينتج أي توافق على رئيس جديد للبلاد.

وأشار حمدان إلى أنّ الرئيس نبيه بري يعارض التمديد للمجلس النيابي، وأنّ موقفه هذا يأتي من موقعه كرئيس كتلة نيابية، إنما من موقعه كرئيس لمجلس النواب لا يمكنه عدم تسيير الجلسات التشريعية للنصوت على التمديد، إلا أنه في هذه الحال سيصوّت ضد التمديد. وعن اقتراح العماد ميشال عون حول تعديل الدستور لإصلاح النظام الانتخابي، قال حمدان: «من حقّ عون كما كل الكتل السياسية أن يقترح مشاريع لتعديل الدستور، غير أنّ الموعد لبحث هذا الموضوع لم يحن بعد».



نواز لـ«CNN»: آلاف البريطانيين والأوروبيين يقاثلون في سورية والعراق ويمكنهم العودة بلا تأشيرة

قال الباحث المتخصص في شؤون مكافحة الإرهاب ماجد نواز إن واحداً من كل 800 مسلم بريطاني «سنّي» قادر على القتال موجود اليوم في سورية أو العراق إلى جانب تنظيمات متشددة. مضيفاً أنّ الخطر الذي يمثله هؤلاء على بريطانيا كبير للغاية. ولفت إلى أنّ وجودهم يعكس مدى فشل السياسات السابطة بالتعامل مع التشدد الديني في البلاد. وقال نواز، وهو المدير التنفيذي لمركز «كوليام» المتخصص بدراسات الإرهاب والتنظيمات المتشددة، رداً على سؤال حول إمكانية مهاجمة بريطانيا من قبل البريطانيين المقاتلين في «داعش»: «يجب أن نشعر بالقلق الشديد، فقد أعلن المقاتلون عن رغبتهم في القيام بذلك وعرضوا صوراً على مواقع التواصل الاجتماعي إلى جانب متفجرات مصنوعة منزلياً، وهذدونا».

وتابع: «لدى بريطانيا 500 مقاتل في سورية والعراق، هناك شخص من بين كل 800 مسلم سنّي في سن القتال في بريطانيا انضم إلى داعش، وهذه نسبة عالية للغاية. هم لا يبنعون من الفراغ، فلا بد من وجود أمور داخل مجتمعاتنا تحرض على ذلك. هناك أيضاً ثلاثة آلاف أوروبي يقاثلون في سورية والعراق يمكنهم العودة إلى أي بلد في أوروبا ودخول بلدنا من دون تأشيرة».

وانتقد نواز غياب ما وصفها بالاستراتيجية المركزية الموحدة للتعامل مع الإرهاب والتصدي له، على رغم مرور سنوات على هجمات لندن ونيويورك، مضيفاً: «نحن لا نملك القدرة على معالجة الأسباب التي تدفع أولئك الشباب إلى القتال، إلا أنه في هجمات لندن ونيويورك، مضيافاً: «نحن لا نملك القدرة على معالجة الأسباب التي المحلّة ومع المسلمين مباشرة، ومكافحة الدعاية الأيديولوجية عبر الإنترنت إذ إنّ التنظيمات المتشددة تعمل بنشاط لأجل جذب الشباب على الإنترنت، بينما ليس لدينا صوت معاكس».

وحضّ نواز على ضرب هذه الأيديولوجيا ومنعها من استحواد عقول الشباب المسلم في أوروبا، مضيفاً: «على الحكومة البريطانية وضع خطة لمواجهة ما يجري، وعلى المسلمين أن يكونوا في خط المواجهة الأول، يجب ألا نلحق من إمكانية حصول توتر ثقافي أو ديني لأن المسلمين هم ضحايا داعش الذي يقوم بتفجير المساجد وقتل المسلمين، علينا التحرك بشجاعة والتوقف عن دفن رؤوسنا في الرمال».

الأخري، وأنا أضيف أنّ داعش ليس من يعيق انتخاب رئيس جمهورية لبنان، بل من يتحمل مسؤولية هذا التيار الذي ينتمي إليه وزير الخارجية بالذات». ورداً على سؤال حول وزارة الاتصالات وزيارة النائب علي قياض له منذ أيام، لا سيما أنها الزيارة الأولى لمسؤول من حزب الله بعد «محاولة اغتياله»، أجاب حرب: «يوم توليت وزارة الاتصالات أعلنت أنها ستكون لكل اللبنانيين، وهي فعلاً كذلك». وأوضح أنّ تخفيض أسعار التخزين والإنترنت لم تؤثر سلباً على العائدات، بل على العكس، شكلت النتائج مفاجأة إيجابية لم تكن تتوقعها.



غاربوس لـ«المنار»: الأميركيون يصلحون الأخطاء بأخرى أكبر وهدفهم تفكيك الدول العربية

قال عضو كتل التغيير والإصلاح النائب ناجي غاربوس: «تتمنى من كل الدول العربية أن يكون لها هدف نبيل متمثل بتبني القضية الفلسطينية، ولم أعرف حتى اليوم ما هي وظيفة مجلس الأمن، واعتقد أنّ المندوبين يضيعون الوقت، ودستور الأمم المتحدة ينص على الدفاع عن كل الشعوب خصوصاً الأقليات، لكن الحلول في الأمم المتحدة لم توصل إلى نتيجة».

وأضاف: «إنّ الأميركيين يصلحون الأخطاء بخاطء أكبر، والهدف من سياستهم تفكيك الدول العربية إلى دويلات، ونقطة فرق بين التصريح الأميركي والحقيقة الأميركية، ولم تظهر الحقيقة الأميركية إلا عندما يكون هناك التباس ما». ووضح غاربوس أنّ الجامعة العربية أصدرت قراراً واحداً يشطب سورية من الجامعة العربية، ولذلك اقترح أن يسبقوا جامعة الدول العربية «جامعة البلاد العربية».

وفي ما يخصّ الشأن اللبناني سأل غاربوس: «كيف استطاع المسلحون خطف العسكريين؟» وقال: «لا يمكن خطفهم لو لم تكن هناك طريقة لحماية أنفسهم؟ وسأل: كيف تمكن التغييريون من دخول لبنان وكيف وصلوا وقوى الأمن لم تنته؟»

وتابع: «نحن طرحنا موضوع رئاسة الجمهورية على مرحلتين ودعونا الجميع للذهاب إلى مجلس النواب للاجتماع وتغيير المادة 49، وهذا الطرح ليس تجديزياً، والمواطنون هم الذين يختارون. ولم يعطنا أحد حتى اليوم جواباً مقنعاً حول هذا الطرح». معتبراً أنّ عوامل التسوية الداخلية لم تنضج، ونحن لن نتراجع عن وحدة لبنان وعن الدفاع عن المسيحيين، نحن مثل الرئيس بري مع انتخاب رئيس ولسنا مع التمديد، وقصّة انتخاب رئيس جمهورية ليس مسألة نصاب، لذلك اتجهنا إلى الشعب ليكون أصديق في تمثيله».



المصري لـ«العالم»: المعركة البرية معركة المقاومة والعودة إلى المفاوضات مرهونة بالاستجابة لمطالبنا

أكد المتحدث باسم «حركة حماس» مشير المصري أنّ لا مفاوضات مفتوحة مع «إسرائيل» على قاعدة المماطلة والتهرّب من أي اتفاق مقبل.

وقال المصري: «إن حماس منفتحة على أي تحرك إقليمي أو دولي، وتتعامل معه على أساس تحقيق مطالب الشعب الفلسطيني». وحذّر العدو الصهيوني من التهديد بمعركة برية أخرى، مؤكداً أنّ المعركة البرية هي معركة المقاومة». وشدد على أنّ أي عودة إلى مفاوضات التهديد لن تكون إلا لتلبية مطالب الشعب الفلسطيني.

وأوضح المصري أنه وبموازاة المعركة العسكرية التي تقودها المقاومة وفي مقدمتها كتائب القسام بكل أنواعها وقوة في مواجهة الاحتلال، والتي مكّنت المقاومة من فرض حصار جوي على الكيان الصهيوني إلى جانب الحصار البري، ومكّنها من طرد مئات الآلاف من الصهاينة من منازلهم، فإنّ هناك حراكاً سياسياً يجري في إطار مفاوضات التهديد.

وأشار إلى أنّ فصائل المقاومة معيّنة بالجهود المصرية في هذا الجانب وعلى قاعدة تلبية مطالب الشعب الفلسطيني، بمعنى أنّ أي عودة إلى المفاوضات مرهونة بشعور مسبق لدى المقاومة الفلسطينية بأنّ هناك جدية لدى العدو الصهيوني بالاستجابة لمطالب الفلسطينيين، بعيداً عن سياسة المراوغة والمماطلة والتهرّب من استحقاقات أي اتفاق.

وقال: «إنّ فشل المسار السياسي، فالمسار العسكري كفيل بإجبار العدو الصهيوني على الاستجابة». وشدد على أنّ المعركة البرية إن أرادها العدو الصهيوني فهي محل ترحيب. لأن المعركة البرية هي معركة المقاومة ولأنّ رمال غزة المتحركة ستبنتل جيش الاحتلال ولن يعود لإقتيلاً أو جريحاً أو أسيراً.

وأضاف: «إنّ العدو الصهيوني جرب حظه في معركة برية خاضتها المقاومة على حدود قطاع غزة وفي أماكن مفتوحة نقلتها إلى ساحة العدو وكبدت العدو الصهيوني فيها خسائر جسيمة بمئات القتلى فضلاً عن مئات الجرحى. إن تهديدات العدو لا تخيفنا ولا ترهبنا، ونحن ننتظر أي معركة برية بفارغ الصبر، ونحن على ثقة بأن العدو الصهيوني سيدفع الثمن باهظاً إن قرّر إطالة أمد هذه المعركة».



حرب لـ«إذاعة الشرق»: على وسائل الإعلام التخفيف من التركيز على قضية العسكريين لدقة الموضوع وحساسيته

سأل وزير الاتصالات بطرس حرب عما إذا كان المطلوب انتخاب رئيس جمهورية مياوم ضعيف وغاير في ظل النعمة الجديدة التي تسّمع، والقائلة بالدعوة إلى انتخاب العماد ميشال عون لسنتين، طالما أنّ موضوع انتخابه لعهد كامل يواجهه اعتراض كبير.

وقال حرب: «في الوقت الذي يجتاز فيه لبنان أزمة خطيرة، وتحذر الأخطار الإقليمية به، نجد البعض يتطلع إلى المكاسب التي يلعبه أن يحققها. وتوحي الإجراءات المتصلة بعملية انتخاب رئيس الجمهورية البعض يتعامل مع هذا الاستحقاق المهم وكأنه يتعامل مع صفقة، حول مصلحة الأشخاص أو العائلات والمذاهب».

ورداً على سؤال حول المبادرة التي أطلقها منذ أيام أهاب حرب: «الاستور لا ينعش على الثلثين لانتخاب رئيس الجمهورية في الدورة الثانية وبعدها، لذا يفترض أن يكون النصاب العادي النصف زائداً واحداً، ونصاب الثلثين استثنى مما يجب أن يحصل عليه أحد المرشحين في الدورة الأولى ليصبح رئيساً للجمهورية، وبما أنه لم يحز أحد الثلثين في الدورة الأولى التي انتهت بانسحاب فريق من النواب لتعطيل النصاب، ونحن أصبحنا في الدورة الثانية ويجب اعتماد نصاب الغالبية المطلقة، لأن الرئيس ممكن انتخابه بالنصف زائداً واحداً في الدورة الثانية. وإني وإن كنت أتفهم وجهة نظر رئيس المجلس نبيه بري باعتبار نصاب الثلثين حفاظاً على الميثاقية، إلا أن السكوت عمّا يجري لم يعد جائزاً خصوصاً بعد 10 جلسات لم يكتمل نصابها، لذا أطلقت اقتراحاً، حفاظاً على الميثاقية وإبقاءاً للوضع».

وعن موضوع العسكريين المخطوفين في معركة عرسال، تلمّح حرب على وسائل الإعلام التخفيف من التركيز على قضيتهم لدقة الموضوع وحساسيته، ولأنهم ولادنا ويهمنا حل قضيتهم واستعادتهم سالمين، فدعونا نعمل على ذلك بصمت وبعيداً عن الضجيج والإعلام.

وأيد حرب موقف وزير الخارجية بشان مسيحيي العراق، «وإن كنت لا أتفق معه في عدد من المواقف